الإرهاب وفقدان الثقة العام: دراسة حالة تنظيم "داعش"[1]

Terrorism and public distrust: a case study of ISIS

وفاء علي داود

مدرس – كلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

المستخلص:

في الماضـــي، اقتصـــر الإرهاب على المســـتوى القومي داخل الدولة في مواجهة الاســـتبدادية أو التنظيمات المعارضـة، وكان الإرهابيون يستخدمون الأسلحة التقليدية، وعادةً لم يكن الإرهاب يتعدى حدود الدولة. إلا أنه مؤخرًا ومع التقدم التكنولوجي، وشـــيوع الإعلام الجديد. ظهرت أشـــكال متعددة للإرهاب، وأصـــبح عابرًا للقارات، ويجمع في تكوينه أفراد تنتمي لجنســـيات وهويات وثقافات متباية. الأمر الذي يثير التساءل حول الأشكال الجديدة للإرهاب، ومدى تطور الفكر الراديكالي، وأهم مسبباته وعلاقته بفقدان الثقة. وعليه، يســـعى البحث للإجابة على هذه التســـاءلات بالاعتماد على منهجي تحليل المضـــمون، والمنهج التاريخي. وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام: التأصيل النظري لمفهوم الإرهاب، ورصد تطوره، ودراسة وتحليل التنظيم الإرهابي "داعش".

الكلمات الدالة: الإرهاب، فقدان الثقة العام، الإرهاب الرقمي، داعش، الإرهاب العابر للقارات.

Abstract:

Terrorism was limited within the state in the past. However, with technology and the new media, different forms of terrorism have appeared and brought together people from different nationalities. Hence, this paper demonstrates the new forms of terrorism, the development of radical thought, and its association with the lack of trust by relying on content analysis and historical approaches. Thus, this paper tackles three key elements: the concept of terrorism, its forms' development, and the case of the "ISIS" terrorist organization.

Keywords: Terrorism, Distrust, Digital terrorism, ISIS, transnational terrorism

مقدمة:

أصبح الإرهاب من أخطر الظواهر التي تهدد أمن المجتمع واستقراره على المستويين المحلي والدولي لاسيما مع التطور الذي شهده عالمنا المعاصر مع ثورة تكنولوجيا المعلومات وما تبعها من وسائل التواصل الاجتماعي، حيث قام الإرهابيون باستغلال هذه التكنولوجيا في عملياتهم الإرهابية التي انتشرت في جميع أنحاء العالم واكتسبت طابعًا دوليًا. بالإضافة إلى تسييس الظاهرة الإرهابية واستخدامها سلاحًا بديلاً للحروب التقليدية من خلال ما يُعرف بـ الحرب بالوكالة Proxiy War. فضلاً عن سعي بعض الدول إلى استغلال هذه الآلية للتدخل في شؤون الدول الأخرى وانتهاك سيادتها تحت دعوى مكافحة الإرهاب. ومع العولمة ظهر ما يُعرف بالإرهاب العابر للقوميات، ومع شيوع العصر الرقمي صُدم العالم بموجةٍ إرهابيةٍ جديدة تُعرف بـ الإرهاب الإلكتروني أو (الإرهاب الرقمي). الأمر الذي دفع الباحثين إلى التساؤل عن أسباب شيوع الإرهاب وتطور صوره وأشكاله لاسيما مع توظيفه لوسائل التواصل الاجتماعي التي لا تستطيع الحكومات والأنظمة السياسية التحكم فيها. وما العوامل المفسرة لشيوع الإرهاب في الآونة الأخيرة؟ وهل له علاقة بفقدان الثقة العام؟ وهل هناك موجة مستحدثة من الظاهرة الإرهابية؟ ومن ثم التساؤل حول سماتها وخصائصها. وعليه، تسعى الورقة البحثية إلى تأصيل مفهوم الإرهاب وغيره من المفاهيم المرتبطة به، وتسليط الضوء على أسباب شيوع الإرهاب وتطوره وعلاقة ذلك بفقدان الثقة العام. ومن ثم الانتقال إلى تحليل التنظيم الإرهابي "داعش" الذي اعتمد اعتماد كليًا على توظف وسائل التواصل الاجتماعي في أعماله الإرهابية.

إشكالية البحث: تتمثل الإشكالية الرئيسية للبحث في الكشف عن أسباب شيوع الارهاب الرقمي، وتعدد هوية وثقافة المنخرطين في التنظيم الإرهابي "داعش"، ومعرفة ما إذا كان السبب الرئيسي في ذلك هو فقدان المنخرطين في التنظيمات الإرهابية إلى الثقة في دولهم.

تساؤلات ومنهجية البحث: يتساءل البحث عن أسباب شيوع الإرهاب الرقمي، وتطور صوره وأشكاله، وما إذا كان الإرهاب الرقمي يرتبط بفقدان الثقة العام؟ وهل هناك موجة مستحدثة من الظاهرة الإرهابية؟ ومن ثم ما هي وما سماتها وخصائصها؟ وبالتالي يعتمد البحث على منهجي تحليل المضمون،

والمنهج التاريخي. فمن ناحية، يتتبع البحث السياق التاريخي لتطور الظاهرة الإرهابية للوقوف على أنماطها وأشكالها المستجدة. ومن ناحية أخرى، يوظف البحث المنهج التحليلي من خلال تحليل تنظيم الدولة الاسلامية "داعش" للكشف عن ملامح وخصائص التنظيم.

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضيتين رئيسيتين تتمثلان في:

الفرضية الأولى: ارتباط تطور الظاهرة الإرهابية بالتقدم التكنولوجي لاسيما مع ظهور الإعلام الجديد والذي يتمثل بشكل أساسي في قنوات التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك وتويتر.

الفرضية الثانية: كلما فقد المواطن الثقة في دولته كلما تأثر بالفكر الراديكالي ومن ثم ازدادت فرص انخراطه في التنظيمات الإرهابية.

أهمية وتقسيم البحث: ترجع أهمية البحث إلى الوقوف على مفهوم الإرهاب الرقمي، وتحليل تنظيم الدولة الاسلامية "داعش" والإجابة على تساؤلات البحث وفحص مدى دقة فرضياته، والتي قد تُعد قيمة مضافة لدراسات النظم السياسية المقارنة، خاصة وأنه يتناول علاقة الإرهاب الرقمي بالثقة السياسية، وهو الجانب الذي يعاني من إهمال شديد من جانب باحثي العلوم السياسية. وينقسم البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسية: يتناول القسم الأول: التأصيل النظري لمفهوم الإرهاب، ويسلط الثاني الضوء على تطور أشكال وصور الإرهاب وعلاقة ذلك بفقدان الثقة العام. بينما ينتقل القسم الثالث إلى تحليل حالة "التنظيم الإرهابي "داعش".

أولاً– نشأة الظاهرة الإرهابية وتطورها:

بدأ الإرهاب مع بداية الخليقة وكان في أبسط صوره مقارنة بعالمنا المعاصر؛ حيث في الحياة الفطرية الأولى– قبل تدشين الدولة بوصفها كيانًا اصطناعيًّا– كان البقاء للأقوى. ومن ثم فالأقوى كان يستخدم قوته في إرهاب الضعيف، ومع انتقال المجتمعات البشرية إلى التنظيم السياسي "الدولة" ظهرت صور مغايرة للإرهاب، فعلى سبيل المثال تشير البرديات المصرية القديمة إلى حالات من الصراع بين الكهنة والتي أخذت منحنى إرهابيًّا في سبيل الدفاع عن أفكارهم. كما ظهر في الحضارة اليونانية القديمة من خلال توظيف "عقوبة الإعدام" في حق معارضيها والتي تقوم على منع أي سلوكيات تضر بأمن دولة المدنية، ويمكن الإشارة هنا إلى عقوبة الإعدام التي نفذتها أثينا في حق الفليسوف "سقراط". كما أطلق الإرهاب في العصر القديم على مجموعات الزيلوط التي قاومت السلطة الرومانية بالسلاح في الحرب الأولى اليهودية الرومانية، وظهر مع إرهاب الدولة الفاطمية ضد معارضيها في العصر الوسيط. فضلاً عن العديد من الوقائع الأخرى

التي تناولتها بحوث معنية عدة وصولاً إلى العصر الحديث خاصة في أواخر القرن التاسع عشر ظهرت موجات كبرى للإرهاب والتي اختلفت آلياتها ونطاقها وأهدافها تبعًا لحالة التطور التي شهدتها المجتمعات.

وفي هذا السياق، يشير بعض الباحثين وعلى رأسهم الدكتور مصطفى علوي، وأحمد إبراهيم محمود[2] إلى ثلاث موجات لتطور الظاهرة الإرهابية. بينما تميل الباحثة إلى الاتجاه القائل بوجود أربع موجات أساسية لتطور الظاهرة الإرهابية في العصر الحديث وهي كالتالي:

موجه الطابع الوطني للإرهاب: والتي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر إلى ثلاثينيات القرن العشرين في أوروبا والتي لا تتعدى حدود الدولة القومية، وتميز الإرهاب فيها بالإرهاب التقليدي الذي يعتمد على استخدام الأسلحة الخفيفة من جانب التنظيمات المتطرفة ضد الأنظمة السياسية بهدف إعادة رسم الخريطة السياسية[3]. وتميز الإرهاب ذلك الوقت بإرهاب القمة تجاه القاعدة؛ حيث كانت الأنظمة السياسية غير الديمقراطية تستخدم الإرهاب بوصفه أداة لمواجهة بعض مواطنيها. ومن ثم، تفعيل بعض الأعمال الإرهابية لاستعادة قبضتها على النظام. ويُرجع البعض أول ظهور لظاهرة الارهاب إلى الثورة الفرنسية 1789، مع سقوط الملك لويس السادس عشر والقضاء على النظام الإقطاعى. ومع التطور وشيوع الحراك السياسي خلال السيتينيات لاسيما مع صعود حركات التحرر الوطني من الاحتلال والاستعمار برزت بعض الظواهر الإرهابية التي أخذت الاتجاه المعاكس، وهو الاتجاه من القاعدة إلى القمة أي قيام بعض التنظيمات السياسية ببعض الأعمال الإرهابية في مواجهه سلطات الإحتلال. وفي هذ السياق، من المهم الإشارة إلى تسييس الظاهرة الإرهابية من جانب بعض الأنظمة الاستبدادية للتخلص من المعارضة الشعبية. كما تم خلط مفهوم الإرهاب بشرعية الثورة في مواجهة الأنظمة الحاكمة.

موجة الطابع العالمي الأيديولوجي للإرهاب: في نقلة مغاييرة، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية أخذ الإرهاب طابعًا دوليًّا وصبغة أيديولوجية مع قيادة النظام العالمي خلال القطبية الثنائية أي مع الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق وصولاً للحرب الباردة. وذلك مع وصول الاشتراكيين للحُكم عام 1962 في إيطاليا عبر سلسلة من الاغتيالات والتفجيرات التي تُعرف بـ "إرهاب اليمين المتطرف" أو الألوية الحمراء التي انتشرت فيما بعد في ألمانيا عام 1968 والمعروفة بـ "جماعة الجيش الأحمر"، ومنظمة العمل المباشر في فرنسا التي تأسست رسميًّا عام 1979. وكان الإرهاب بمثابة آلية أساسية (الحرب بالوكالة) للصراع بين الشرق والغرب تجنبًا للدخول في حروب تقليدية مباشرة.

موجة الإرهاب العابر للقارات (الإرهاب الجديد): مع التطور التكنولوجي وشيوع العولمة، وانتفاء الحدود بين الدول، ورغبة الوحدات السياسية الدولية في تجنب الحروب التقليدية، ظهر الإرهاب في صورةٍ جديدةٍ تُعرف بـ "الإرهاب العابر للقارات". الذي تم ربطه بالحركات الإسلامية، ويستخدم منظومة مستحدثة ومطورة من الأسلحة، وتعتبر أحداث 11 سبتمبر عام 2011، أهم علامة بارزة لهذه الموجة الإرهابية حيث تحوَّل تنظيم القاعدة إلى تنظيم عابر للقوميات. ومن سمات هذه الموجة الإرهابية أن عدوتها الأولى هي النظم العلمانية التي لا تطبق الشريعة الإسلامية في العالم الإسلامي، وتأتي الأنظمة السياسية الغربية في المرتبة الثانية. كما تقتصر عضوية التنظيمات الإرهابية في الموجة الثالثة على المقيمين في العالم الإسلامي.

موجة الإرهاب الرقمي أو الإلكتروني[4]: تتميز هذه الموجة دون غيرها باستخدام التكنولوجيا ومصادر المعلومات، وتعتبر من أخطر الموجات تطورًا؛ نظرًا لسرعة الإنترنت، وانتفاء الحدود الجغرافية، وعدم قدرة الدول على تحديد هوية الفاعلين، أو إحكام السيادة على فضائها الإلكتروني. حيث يتسبب الإرهاب الإلكتروني في إلحاق الشلل بأنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات أو قطع شبكات الاتصالات بين الوحدات والقيادات المركزية، وتعطيل أنظمة الدفاع الجوي، أو اختراق النظام المصرفي، أو إرباك حركة الطيران المدني، أو شل محطات الطاقة الكبرى. ويُعرف الإرهاب الرقمي بالإرهاب الذي يستخدم شبكات الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات وأجهزة الكمبيوتر من أجل التخويف والإرغام لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية. ويعتبر تنظيم "داعش" أحد صور الإرهاب الرقمي حيث يوظف الفضاء الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي بوصفها آلية أساسية للحشد والتعبئة[5]. ويوضح هذا صحة الفرضية الأولى من البحث، والتي سيتم اختبارها وفحصها من خلال تحليل التنظيم الإرهابي في القسم الثالث من البحث.

وتتميز هذه الموجة مقارنةً بالموجات السابقة، باستهداف الأنظمة السياسية الغربية بوصفها أولوية أولى، وأن النظم العلمانية في العالم الإسلامي تأتي في المرتبة الثانية (على خلاف الموجة الثالثة) كما يجند أعضاؤه ليس فقط من أبناء العالم الإسلامي بل يستغل فجوة الثقة بين الأنظمة الغربية والجاليات الإسلامية المقيمة فيها، ويستهدف المراهقين كما يجند كوادر غربية أجنبية وغير إسلامية للعمل داخل التنظيم، وسيتم تناول هذه الموجة بالتفصيل في القسم الثالث من البحث من خلال التطبيق على التنظيم الإرهابي "داعش". وقد لا تقتصر الظاهرة الإرهابية على هذه الموجة من التطور لاسيما مع جرس الخطر الذي يشاهده العالم حاليًا بصعود القيادات الشعبوية المتطرفة للسلطة الأمر الذي ينبأ بوجود إرهاب جديد والذي يولد ولادة ديمقراطية؛ أي يأتي عبر صناديق الانتخابات إلا أن خطاباته وسياساته وقراراته وأفعاله تبث الرعب والزعر

في نفوس الشعوب، وقد تشن هذه الموجة هجومًا على أناس أبرياء ومن ثم قتل أرواح بريئة بإدعاء مكافحة الإرهاب.

ثانيًا– التأصيل النظري للمفهوم:

تتعدد الإسهامات الفكرية لتعريف مفهوم الإرهاب تبعًا للمنظور والإطار المرجعي لكل مفكر. ومن ثم، يعد الإرهاب واحدًا من أكثر المفاهيم المعاصرة إثارة للجدل والخلاف. الأمر الذي يدفع البعض إلى تسييس المفهوم إما بوصف أعمال بالإرهابية وهي أبعد ما تكون عن ذلك، أو خلط مفهوم الإرهاب بمفاهيم مغايرة وهي بريئة منها مثل المقاومة، والثورة، والحق في تقرير المصير. ومن هنا تأتي أهمية هذا القسم في محاولة تأصيل المفهوم وتحديد الاختلاف عن المفاهيم الأخرى من خلال التبحر في عددٍ من الدراسات النظرية المعنية بتعريف المفهوم. وعليه، يتناول هذا القسم النقاط الأساسية التالية:

1– التعريف اللغوي للمفهوم:

يأتي مفهوم الإرهاب في اللغة العربية من الفعل (رهَب، يُرهب، رَهبةً) والذي يعني الخوف والرهبة والفزع. وتعددت دلالة المفهوم في القرآن الكريم؛ حيث ذكر في إطار الرهبة من الله – عز وجل– أي الخوف من عقاب الله سبحانه وتعالى، وترهبه أي توعده. كما ذكر الإرهاب في بعض الآيات القرآنية بمعنى الردع العسكري والتي جاءت في قوله تعالى: {تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ} [الأنفال:60]. وعليه، تأتي كلمة الإرهاب من الفعل الذي يثير الرعب والرهبة في نفوس الآخرين.

وفي سياق البحث في القواميس والمعاجم العربية، لم يرد المفهوم في معظم المعاجم العربية باستثناء لسان العرب والوسيط والمنجد والتي اتفقت على تعريف المفهوم بالإشارة إلى مشتقاته التي تشير إلى الترهيب والترعيب. أما اللغة الإنجليزية، فيعبر عن الإرهاب فيها بكلمة Terrorism وهي كلمة مشتقة من Terror أي الرعب والخوف من تهديد غير معلوم وغير متوقع والذي يلقي الرعب في قلوب المواطنين. وقد عرف قاموس اكسفورد الإرهاب بأنه "استخدام العنف والتخويف بصفة خاصة لتحقيق أغراض سياسية". وفي اللغة الفرنسية، ظهرت كلمة رعب Terreur لأول مرة في فرنسا عام 1355 وجاءت من الكلمة اللاتينية Terror والتي تعني الخوف والقلق من تهديد غير مألوف. بينما وصف القاموس الفرنسي الإرهاب بأنه مجموعة أعمال العنف التى ترتكبها مجموعات ثورية أو أسلوب عنف تستخدمه الحكومة. بينما أشار قاموس كنوز الفرنسي إلى نوعين من الإرهاب. هما: الإرهاب المرتبط بالثورة الفرنسية والذي يقوم على دوافع سياسية بغية

الترهيب والرعب من جانب الحكومة في مواجهة الثوار. والإرهاب المرتبط بالعنف السياسي الذي يمارسه أي تنظيم بغية تفتيت المجتمع والنظام.

وهكذا، نلحظ أن اللغات الثلاثة العربية والإنجليزية والفرنسية أجمعت على أن الإرهاب يقوم على التخويف وبث الرعب والفزع لتحقيق غايات محددة.

2- التعريف الإصطلاحي للمفهوم:

تنوعت إسهامات الباحثين في محاولة لوضع إطار مفاهيمي لمصطلح الإرهاب، والتي يمكن تصنيفها إلى إتجاهين رئيسيين وهما: اتجاه ربط تعريف المفهوم بالعنف السياسي، واتجاه ربط تعريف المفهوم بتحقيق أغراض سياسية[6].

اتجاه ربط تعريف المفهوم بالعنف السياسي: يربط أنصار هذا الاتجاه تعريف الظاهرة الإرهابية باستخدام العنف أو التهديد به. حيث يعرفون الإرهاب بأنه عنف تمارسه جماعات بهدف ترويع شعب أو حكومة لتلبية مطالبهم[7]. وأن الإرهاب يعني استخدام العنف دون حق من جانب أفراد أو جماعات أو تنظيمات سرية لخلق حالة من الخوف والهلع لدى الناس. كما أنه عبارة عن الاستخدام المتعمد للعنف أو التهديد باستخدامه من قِبل بعض الدول أو الجماعات لتحقيق أهداف إستراتيجية وسياسية. وأنه يتضمن أفعالاً من العنف تستهدف إيقاع الأذى وغير مقيد بحدود أخلاقية. وأنه نموذج منظّم من سلوك العنف الذي يستهدف التأثير على الحكومة[8]. ومن أنصار هذا الاتجاه هاردمان الذي يشير للإرهاب على أنه المنهج أو النظرية الكامنة وراء منهج تسعى منظمة ما أو حزب ما بمقتضاه إلى الوصول لأهداف معينة بالاستخدام المنهجي للعنف. ومن ثم، فالإرهاب عبارة عن طريقةٍ أو أسلوب عنيف يُمارس ضد الأبرياء حيث يتم تخويف الأفراد عبر أعمال العنف. وهكذا، يُعرِّف أنصار هذا الاتجاه الإرهاب بأنه الاستخدام غير المشروع للعنف أو التهديد به بواسطة أفراد أو جماعات أو الدولة والتي ينتج عنها تعرض أرواح بشرية وممتلكات للخطر. ومن أنصار هذا الاتجاه كل من: ديفيد رابوبورت، وهاردمان، وتومي جال أور، وليكمن، وأدوريس العكرة، ومصطفى علوي. وقد تعرض هذا الاتجاه للنقد، فمن ناحية، يخلط بين مفهوم الإرهاب ومفهوم العنف السياسي. ومن ناحية أخرى، لم يفرق بين الترهيب (استخدام الدولة للسلطة القهرية لإرهاب المواطنين والتنظيمات السياسية المعارضة) والإرهاب الذي يستخدم من قِبل القاعدة (أفراد أو جماعات) في مواجهة الدولة.

اتجاه ربط تعريف المفهوم بتحقيق أغراض سياسية: ركزت بحوث ودراسات عدة على ربط تعريف الظاهرة الإرهابية بتحقيق أغراض سياسية معينة. ومنها أدبيات علم القانون حيث عادة ما تصف الإرهاب بالعمل الإجرامى المصحوب بالرعب أو العنف أو الفزع بقصد تحقيق هدف محدد[9]. فالإرهاب وفقًا لهذا المنظور بمثابة أسلوب للعمل الإجرامي يستخدمه الفاعل لفرض سيطرته بالرعب على المجتمع والدولة بهدف المحافظة أو التغيير أو تدمير الروابط الاجتماعية للنظام العام. ومن رواد هذا الاتجاه كل من: سوثيل، وجينا نوفيتش، وأسبوريكي. ويؤخذ على هذا الاتجاه، خلط الإرهاب بالفعل الإجرامي والجريمة السياسية. كما أن الإرهاب تتعدد أغراضه وأهدافه ومنها إعلامية وشخصية واقتصادية وسياسية.

وفي محاولةٍ لتجنب الخلط بين المفاهيم، تتفق الباحثة مع ضرورة وضع تعريف إجرئي ولتحديد سمات وملابسات العمل الإرهابي والتي تفصل بينه وبين المفاهيم الأخرى، وهي[10]: اللجوء إلى العنف بوصفه آلية أساسية لفرض الرأي أو تحقيق غرض ما، والعمل في سرية تامة من خلال خلايا صغيرة، والولاء والطاعة لجماعة ما، وأيديولوجية مذهبية غير مشروعة، بالإضافة إلى التركيز على الاعتداء على المدنين الأبرياء، والتسبب في موجة عارمة من الرعب والفزع بين الناس والأجهزة الأمنية.

3- مفاهيم متداخلة مع مفهوم الإرهاب:

توجد مفاهيم عدة متداخلة مع مفهوم الإرهاب، ويهتم البحث بمفهومين، الأول: **مفهوم التطرف** والذي يشير إلى الخروج عن المألوف السائد لدى عموم أفراد المجتمع. كالتعصب في الرأي، والتشدد في القيام بالواجبات الدينية وتدخل في إطار هذا المفهوم، الأحزاب السياسية المتطرفة المنتشرة في العالم الغربي، فرغم خطابها العنصري والذي يبث الكراهية والخوف في بعض أفراد المجتمع إلا أنها أحزاب غير إرهابية حيث تلتزم بالقواعد القانونية والدستورية المنظمة للعملية الانتخابية والتنافس السياسي. ومن ثم، فإن وصول هذه الأحزاب إلى السلطة السياسية مرهون بشعبيتها وتصويت الناخبين لها في الانتخابات.

والثاني: **مفهوم المقاومة** ويختلف عن الإرهاب أيضًا حيث تقوم حركات المقاومة باستخدام القوة المسلحة لردع العدوان، وإزاحة الاحتلال والاستعمار، وتحقيق الاستقلال، ورفع الظلم المدعوم بالقوة المسلحة باعتبارها أهدافًا مشروعة. وهي من الآليات التي تستخدمها المجتمعات الواقعة تحت الاحتلال في سبيل الحصول على استقلالها وتقرير مصيرها. كما أن جميع فئات الشعب تلتف حول المقاومة وتكسبها الشرعية في مواجهة الفئة القليلة التي تقوم بالإرهاب. ومثال على ذلك مقاومة الشعب الفلسطيني لمجازر الاحتلال الإسرائيلي الذي يُعد جريمة في عرف الدول وميثاق الأمم المتحدة.

وعليه، فإن حركات المقاومة والتحرر الوطني هي حركات شرعية تسعى للتحرر من الاحتلال والاستعمار من خلال ممارسة حقها في تقرير المصير. ورغم أن أنشطة المقاومة تتسم بالعنف في بعض الأحيان إلا أنها وسيلة مشروعة لتقرر الشعوب مصيرها. كما أن أعمال المقاومة الشعبية المسلحة تتسم بكونها أعمالاً قومية وطنية تلتف حولها أطياف وفئات المجتمع كافة لمواجهة عناصر أجنبية. ومن ثم، فالمقاومة تتميز عن الإرهاب[11] بأنها مشروعة وتلقَى قبولاً شعبيًّا حيث يتعاطف الشعب معها وتتمحور أهدافها حول إعلاء مصلحة الوطن في مواجهة القوى المحتلة. فضلاً عن أن القانون الدولي يحمي حق حركات المقاومة في تقرير مصيرها واستخدام كافة الوسائل الممكنة لإنهاك القوات المحتلة. وتجلت هذه الحقوق في اتفاقيات ومعاهدات دولية عدة منها اتفاقية لاهاي وقرار الأمم المتحدة رقم 2672 عام 1970 الذي أقر حق تقرير المصير للشعوب لاسيما جنوب أفريقيا وفلسطين. جنبًا إلى جنب مع اعتماد الجمعية العامة عام 1983 للنزاعات المصلحة ضد الاستعمار أو الأنظمة العنصرية ضمن الإطار الذي تحدده اتفاقية چينيف[12].

ثالثًا– أسباب شيوع الإرهاب وعلاقته بفقدان الثقة العام:

إن الثقة تبنى في المراحل الأولى وفقًا للسمات الشخصية حيث تقوم على أفكار وتصورات فردية بناءً على المعرفة والخبرة والتوقعات. ومع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وسيادة الشك، تتراجع ثقة المواطن في الدولة إلى أن تصل إلى ما يُعرف بـ "فقدان الثقة العام"[13]. وهناك مستويات متعددة للثقة العامة أو السياسية، منها ما هو على المستوى المحلي (مستوى الدولة) والتي تتفرع إلى المستوى الفردي (والذي يقصد به الثقة في النخب السياسية)، والمؤسسي الرسمي (مؤسسات النظام السياسي كالحكومة، والبرلمان، والأحزاب السياسية). ومنها ما هو على المستوى الدولي والذي يبين طبيعة العلاقات والتفاعلات بين الوحدات السياسية الدولية سواء كان الفاعلون من الدول أو ما دون الدول[14]. عمومًا، إن الثقة تشتمل على تصورات لفعالية ونوايا الآخرين ومن ثم تعتمد على تصورات الفرد بمدى مصداقية الأخر سواء كان فردًا أو مؤسسة.

وفي إطار ثقة المهاجر في مجتمعه المضيف، نجد أن حوالي 3.4٪ من سكان العالم (258 مليون) يتألفون من مهاجرين يعيشون في دول لم يولدوا فيه. ويعتبر الإيمان بالنظام القانوني وعناصره من الأمور الحاسمة لمجتمع آمن وعادل وتلعب الشرطة دورًا محوريًّا في مساعدة المهاجرين على التكيف والاندماج في المجتمعات المضيفة. والثقة في الشرطة مهمة حيث تعزز من التماسك المجتمعي،. وبالنسبة للبعض، يشكل

المهاجرون تهديدات قوية للهوية الوطنية؛ حيث يجلب المواطنون من أصول مهاجرة قيمًا وأساليب حياة مختلفة. بعبارة أخرى، عادة ما يواجه المهاجرون تحديات في المجتمعات المضيفة مثل التمييز بين أولئك الذين ينتمون والذين لا ينتمون إليها. وعليه يمثل المهاجرون إشكالية للحفاظ على المجتمع الوطني حيث تناهض رموز سياسية عدة مثل اليمين المتطرف والشعبويين، التعددية الثقافية في مجتمعاتهم، ومن ثم تُخلق فجوة كبيرة بين المواطنين الأصليين والمواطنين من أصول مهاجرة تترجم في صعوبة الاندماج المجتمعي نتيجة عدم المساواة أو القواعد التنظيمية التي تتبعها بعض الدول – مثل فرنسا – والتي تشترط على المهاجرين الانصهار في المجتمعات الأوروبية من خلال تبني عاداتها وتقاليدها العلمانية وإسقاط هوياتهم وثقافاتهم الأصلية، ومن ثم، يشعر المهاجرون بضعف الاتصال بالنخب والمؤسسات التي صممت في الأصل لحكم مجتمع ديمقراطي، ومن المحتمل ألا يثقوا في النخب والمؤسسات الرئيسية[15].

في هذا السياق، أشارت أدبيات عدة إلى انخفاض ثقة المهاجرين في مجتمعاتهم الجديدة في أوروبا. على سبيل المثال في المملكة المتحدة والتي من المفروض أنها تتبع التعددية الثقافة، فإن ثقة المواطنين البريطانيين من أصول مهاجرة أقل، تجاه الشرطة ونزاهة القضاء في الجرائم الجنائية مقارنة بالمواطنين الأصليين. كما أظهرت دراسة قام بها Piatkowskaعام 2015 من خلال تحليل بيانات مسح القيم العالمي لعدد 50 دولة أن الجيل الأول من المهاجرين يتمتعون بمستويات أقل من الثقة في الشرطة مقارنة بغير المهاجرين[16]، كما وجد ديفيسDavis وماتيو جيلابيرت Mateu–Gelabert في دراسة عام 2007، أن المهاجرين في نيويورك كانوا أكثر انتقادًا للشرطة من نظرائهم غير المهاجرين[17]. وفي هذا الإطار، رصد البحث فقدانًا للثقة السياسية سواء على مستوى الدولة أو الدول والذي يوضح ارتباط الظاهرة الإرهابية بفقدان الثقة السياسية لاسيما في العصر الرقمي. الأمر الذي يتضح فيما يلي:

فعلى مستوى الدولة: تتنوع العوامل الدافعة لشيوع الظاهرة الإرهابية بين أسباب اقتصادية كالفقر والبطالة وعدم القدرة على سد الاحتياجات الأساسية وسوء توزيع الثروة. إلى جانب الأسباب السياسية والتي تتمحور حول آلية الوصول للسلطة. بالإضافة إلى أسباب دينية؛ حيث لا يعترف أفراد التنظيم الإرهابي بشرعية الرموز الدينية نتيجة التطرف والأفكار الراديكالية التي تحولت إلى أيديولوجية مذهبية في معتقاداتهم الفكرية وصولاً إلى عدم ثقتهم في الدعاة والفقهاء. على سبيل المثال، وفي إطار الثقة في الدعاة، تقوم بعض التنظيمات الإرهابية المتطرفة بخرق جدار الثقة بين المواطنين والأئمة والعلماء بادعاء بتسييس علمهم أو قيام البعض منهم بالتقرب من الأنظمة السياسية لتحقيق مصالح شخصية والتي تُعد من أهم الأسباب التي

تزعز الثقة فيهم. وإن بناء الثقة في هذا المنظور أمر في غاية الأهمية وإلا أثَّر على مسيرة الدولة سلبيًّا الأمر الذي يتضح في الصومال وما وصلت له من حروب أهلية وصراع بؤر إرهابية[18]. ومن ناحية أخرى، قد تتكون جماعات وتنظيمات إرهابية تروِّج لأفكار متطرفةٍ باسم الإسلام وهي بعيدة عنه كل البعد وذلك لتحقيق مصالح شخصية. ومن ثم، يصبح أبناء المجتمع عرضة لمثل هذه التنظيمات. ويؤدي كل هذا إلى فقدان الثقة العام وإلى عدم الاستقرار ويصل الأمر في نهاية المطاف إلى الفوضي وشيوع التطرف والإرهاب.

أما على المستوى الدولي: يجب الإشارة إلى أن الثقة بين الدول مثلها مثل الثقة بين الأفراد، مع الأخذ في الاعتبار أن قواعد الثقة على المستوى الدولي تقيس الثقة في الوحدات السياسية الدولية التي تتضمن دولاً وما دون الدول. وتبنى الثقة العامة بين الوحدات السياسية على الاحترام المتبادل للمصالح والأهداف. وقد تتأثر هذه الثقة بالجذور التاريخية للعلاقة بين الوحدات السياسية الدولية سلبًا أو إيجابًا فعلى سبيل المثال، قامت الإدارة الأمريكية في حقبة بارك أوباما بتغيير الخطاب السياسي والمصطلحات التي ظهرت في حقبة "بوش الابن"، كـ"محور الشر"، و"الحرب الصليبية" و"الحرب الاستباقية". لتتبنى خطابًا تصالحيًّا يهدف لخلق التوافق الدولي العام. وذلك في سبيل خلق مناخ من الثقة بين العالم الإسلامي والغربي. وقد استخدم أوباما أصوله الأفريقية واستشهاده ببعض الآيات القرآنية في خطابه بجامعة القاهرة بعد زياراته للعديد من المقدسات الإسلامية في السعودية[19]. ومع ذلك ظلت العلاقات متوترة.

وتتجلى ملامح فقدان الثقة العام على المستوى الدولي بين العالم الغربي والعالم الإسلامي في ثلاثة اتجاهات، الأول: من المواطن الغربي نحو المجتمعات الإسلامية ومن ثم ربط العالم العربي بالإرهاب. الثاني: من بعض الأحزاب السياسية والحركات الاحتجاجية والتي تتبنى سياسات وبرامج حزبية عنصرية ضد المجتمعات العربية والإسلامية وربطها بالإرهاب. الثالث، من بعض مواطني العالم الإسلامي نظرًا لفقدانهم الثقة في العالم الغربي نتيجة عوامل عدة منها نظرية المؤمراة، ومنها التطرف والتعصب الفكري، ومنها شيوع التنظيمات الجهادية والتكفيرية، ومنها ما هو رد فعل على تصريحات بعض القيادات والمؤسسات الغربية المعادية للعالم الإسلامي وربطه بالإرهاب، أو نتيجة الظلم والعنصرية التي تتعرض لها الجاليات الإسلامية في المجتمعات الغربية. ويوضح هذا صحة الفرضية الثانية للبحث. وفي إطار التطبيق، يظهر فقدان الثقة العام على المستوى الدولي في الشكوك وعدم المصداقية والكيل بمكيالين كما يتضح في المواقف المزدوحة للقيادات الدولية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، والتي تتجسد في العلاقة بين الشرق والغرب أو بين الغرب والعالم الإسلامي، حيث تقوم على أزمة في الحوار والحروب الباردة والتوتر، والتي تخلل عنها بعض الأفكار

والتنظيمات المتطرفة على الجانبين ومنها تطور الوضع إلى الإرهاب نظرًا للتركيز على ما يسمى بنظرية المؤامرة[20].

وتأسيسًا على ما سبق، فإن فقدان الثقة العام في الماضي كان قائمًا على منظور سياسي اقتصادي أيديولوجي. بينما في العصر الحديث أخذ منعطفًا جديدًا ولم يكن بين الشرق والغرب بل بين العالم الإسلامي والغرب والذي يركز على الإسلام ليس بوصفه دينًا أكثر منه أيديولوجية إذ أصبح سببًا رئيسيًّا للصراع. حيث لوحظ غياب واضح للثقة في العلاقة بين الإسلام والغرب رغم لقاءات الحوار والتعاون في المجالات السياسية والثقافية والحضارية. فلا يزال الإعلام الغربي بشتى صوره وأشكاله – المكتوبة أو المسموعة أو المرئية – يتناول الإسلام بصورة نمطية بوصفه عدوًّا مُتعصبًا استبداديًّا عدوانيًّا مناهضًا للحرية والديمقراطية. وفي المقابل تقوم بعض الجماعات الراديكالية المتطرفة بتسييس الإسلام والقيام بأعمال إرهابية عدة باسم الإسلام وهو بريء منها[21]. وهي جماعات تعادي النظم العلمانية في الغرب ومن ثم فالعلاقة المتبادلة لهذه الصورة النمطية تأتي إلى شيوع الصراع والفوضى بين الحضارتين الأمر الذي يترتب عليه مزيد من الفهم المغلوط ومزيد من التنظيمات الإرهابية.

رابعًا– دراسة حالة التنظيم الإرهابي "داعش"

في البداية، من المهم الإشارة إلى رفض واستنكار استخدام عبارة "الدولة الإسلامية" حتى وإن كان التنظيم يدعي ذلك، وتفضِّل الباحثة استخدام التنظيم الإرهابي المدعو "داعش"، وذلك لاعتبارات، أولها: أنها لا تتلاءم مع التعريف السياسي لمفهوم الدولة، إذ تشمل أركان الدولة: الشعب والإقليم والسيادة والاعتراف الدولي. كما لا يوجد بها دستور أو قوانين وإن ادعاءاتهم تطبيق الشريعة الإسلامية ضرب من الخيال. ثانيها: هذا التنظيم غير إسلامي؛ حيث إن أفعاله وأعماله الإجرامية لا تمس للإسلام بصلة لا من قريب أو من بعيد. ثالثها: إن التنظيم الإرهابي المدعو "داعش" هو الأفضل والذي يشير إلى سيطرة تنظيم أو جماعة إرهابية على إقليم معين تسمَّى "داعش".

ويعد التنظيم الإرهابي داعش من أخطر التطورات الجيوستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط خاصة مع توسعه الجغرافي واستغلالها لبؤر الصراع في المنطقة، حيث امتد التنظيم في كل من العراق وسوريا في آسيا إلى ليبيا وشمال أفريقيا وباكستان للتقرب من القارة الآسيوية[22]. ويقوم هذا التنظيم على أيديولوجية مذهبية عقائدية ويعتمد على آليات العصر الحديث في سبيل تحقيق غايته؛ حيث تتميز داعش عن غيرها من التنظيمات الإرهابية بتوظيف وسائل التواصل الاجتماعي أو الفضاء الإلكتروني في توجيه ضربات

إرهابية عابرة للقارات أي إن ممارساتها الإرهابية لم تقتصر على المستوى القومي بل امتددت وركزت على النطاق الإقليمي والعالمي. فعلى المستوى الإقليمي، تبنى التنظيم أعمالاً إرهابية في منطقة الخليج العربي في 22 و25 مايو عام 2015 بالمملكة العربية السعودية و26 يونيه في العام نفسه بالكويت. بالإضافة إلى تبني هذا النظام الإرهابي للأحداث الإرهابية في العاصمة الفرنسية باريس عام 2016. ويُعتبر التنظيم أحد صور الإهارب الجديد أو ما يُعرف بالإرهاب الرقمي والذي يُعد أحد مظاهر الموجة الرابعة من تطور الظاهرة الإرهابية حيث توظف كافة آليات الدولة الحديثة، ويمكن توضيح ذلك بالتفصيل من خلال النقاط التالية:

1-نشأة التنظيم:

إن التنظيم الإرهابي "داعش" تنظيم سلفي بالأساس يُعرف بأسماء عدة منها: تنظيم الدولة الإسلامية بالعراق ISIS أو تنظيم الدولة الإسلامية بالعراق وبلاد الشام ISISL والتي امتدت رقعته من سوريا للعراق وليبيا[23]. ويهدف إلى تأسيس ما يُعرف بـ "الخلافة الإسلامية".

وتعود جذور التنظيم إلى تأسيس جماعة التوحيد والجهاد عام 1999 والتي تحالفت مع تنظيم القاعدة عام 2004 بقيادة أبو مسعد الزرقاوي الذي قاد أعمالاً إرهابية عدة في مواجهة التحالف الدولي لغزو العراق عام2003[24]. ومع مطلع عام 2006 انضم التنظيم إلى تحالف تنظيم إرهابي آخر وهو جماعة تُعرف بمجلس شورى المجاهدين والذي أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في أكتوبر عام 2016[25]. وجاء أبو بكر البغدادي معلنًا عن جبهة النصرة المدعومة من التنظيم الإرهابي "داعش" بالعراق وتنظيم آخر بالشام، ويتضح تطور نشأة التنظيم في الشكل رقم (1).

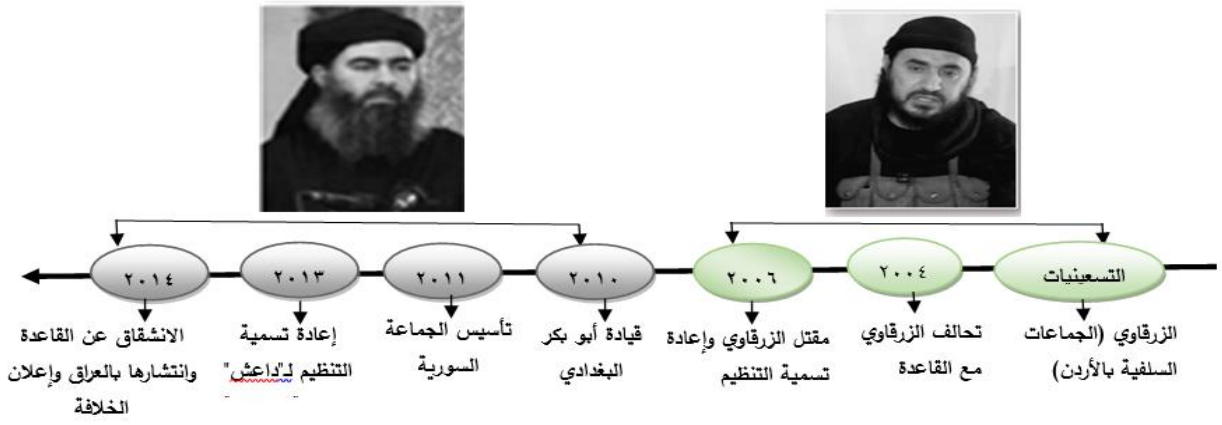

شكل رقم (1) تطور نشأة التنظيم

المصدر: من تصميم الباحثة

2-البنية التكوينية للتنظيم:

تميز التنظيم بتنوع الأيديولوجية الفكرية والثقافية والتعليمية، بل الدينية، والمستوى الاقتصادي لأعضائه جنبًا إلى جنب مع تدرج مستوياته، فمن ناحية توسَّع التنظيم في عضويته لضم الغالبية العظمى منه من فئة الشباب حيث يضم من 85% إلى 90% من عضوية أفراد تقل أعمارهم عن الأربعين عامًا. ويتراوح متوسط أعمارهم ما بين (18-29) عامًا. مقارنة بتنظيم القاعدة الذي تتراوح متوسط أعمار أعضائه ما بين (25-35) عامًا[26]. كما لا يقتصر على الشباب الذين ينتمون للمنطقة الجعرافية نفسها أو اللغة أو الدين الواحد، بل امتددت جذوره إلى فئات تنتمي إلى مناطق جغرافية عابرة للقارات، وأديان وثقافات متعددة. وتجلى ذلك في وقائع عدة؛ فعلى سبيل المثال وجدت الأجهزة الأمنية السعودية أنه من بين إجمالي 93 معتقلاً 77 منهم سعودي الجنسية أي إن 83% مكونًا لخلية إرهابية تابعة للتنظيم الإرهابي "داعش" وذلك تحت اسم "ضد بلاد الحرمين". وتقوم البنية الهيكلية للتنظيم على ثلاثة مستويات، وعليها تختلف الوظائف والمواقع الجغرافية[27]، والتي تتمثل في.

المستوى الأول: والذي يضم قيادات التنظيم سياسيًّا وأيديولوجيًّا وهي تضم الجيل الذي يعود جذوره إلى الزرقاوي (2003-2006) والبغدادي (2006-2010)، والجيل الثالث من الأفراد التي تنتمى للفصائل السلفية والتي انضمت بالبيعة بعد إعلان الخلافة في 29 يونيه 2014. ومن ثم يتميز التنظيم بالحداثة نسبيًّا بالإضافة إلى تجديد دمائه جنبًا إلى جنب مع أعضاء من الجيل القديم، وتقتصر وظائف هذه الفئة على تولي المناصب بالهيئات الشرعية وعضوية مجلس الشورى والإعلام والتحقيقات داخل التنظيم. ويتميز أفراد هذا المستوى بالصبغة الأيديولوجية المذهبية، حيث تم غرسها من خلال تعليمهم وإتباعهم لقيادات تنظيم القاعدة من قبل. وعليه، فيطلق على هذا المستوى من التنظيم (العقل المدبر للتنظيم).

أما عن المستوى الثاني: فإنه يضم قيادات الصف الثاني ويُعد أهم ما يميز الموجة الرابعة من الظاهرة الإرهابية وذلك لانضمام عدد كبير من الأفراد الذين لديهم ثقل في المجال العسكري والأمني المنشقين عن حزب البعث والعناصر التي انضمت إلى التنظيم بعد حل جيش الموصل في العراق. ويقوم أعضاء المستوى

الثاني بالوظيفية الدفاعية للتنظيم. فهو معني بالملف العسكري والأمني والاستخبارات ميدانيًا. ومن ثم، فإن أفراد هذا المستوى يختلفون كليًا وتفصيلاً عن أعضاء المستوى الأول، ليس فقط في اختلاف الوظائف التي يقومون بها بل أيضًا من حيث الاهتمامات والخلفيات الفكرية والعملية. حيث ينتمي أغلب أفراد المستوى الثاني إلى النخب التي تميل إلى الأفكار العلمانية والليبرالية والقومية أو ما يُعرف بالصحوة الوطنية. وبالتالي، يتم تصميم برامج تدريبية مكثفة لهم؛ لتعزز العقائد الشرعية لديهم. إلا أن قيادات التنظيم تستغل قدراتهم ومهاراتهم الحربية والقتالية ومن ثم تسند لهم المهام الأمنية والاستخبارية.

بينما يقوم أعضاء المستوى الثالث بوظيفة الترويج – عبر وسائل التواصل الاجتماعي– والتجنيد وتنفيذ بعض الأعمال الإرهابية وبعض العمليات الخاصة مثل كتيبة الفاروق التونسية. وعادة ما يكونون مهاجرين من العرب والأجانب. وبالتالي، تختلف ثقافاتهم ولغاتهم وعقائدهم. ويعد استخدام شبكات التواصل الاجتماعي أحد أهم السمات المميزة للموجة الرابعة من الظاهرة الإرهابية والتي مكنتها من التجنيد والانتشار العابر للقارات. والتي تضمن لهذا التنظيم السرعة والاستمرارية في الترويج لأفكاره والتخطيط من خلال الفضاء الإلكتروني الذي يصعب على الحكومات إحكام السيطرة عليه. كما أن التنظيم لا يثق في التغطية الغربية. لذا ركز على آلياته الخاصة. ويُعد الجهاز الإعلامي أحد أهم المجالس الأساسية سواء على مستوى الهيكل المركزي للتنظيم أو المحلي ويعمل على مدار 24 ساعة وله مقرات في كل ولاية وهيكل كامل ويقوم بإصدار كافة البيانات الصحفية والأخبار إلى وسائل الإعلام سواء المرئية أو المكتوبة أو المسموعة. إلى جانب مكاتب التنظيم في مختلف إنحاء العالم. وتقوم الفرق الإعلامية بالتسويق والترويج واستهداف فئات معينة للتجنيد والتعبئة. وفي هذا السياق، استطاع التنظيم توظيف وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة مثل: الفيس بوك وتوتير وإنستجرام، و نشر فيديوهات وأفلام قصيرة على قنوات اليوتيوب. فضلاً عن توظيف الإعلام التقليدي من راديو – مثل راديو الموصل – وعادة ما يتم توظيف وسائل التواصل الاجتماعي للقيام بنوعين من المهام وهما: الترويج وتجنيد أعضاء جدد. وفي هذا الإطار وجد 46 ألف حساب على تويتر لخلايا داعشية ورغم غلقها عُثِر على 288 مليون مستخدم ينخرطون في هذا التنظيم. وهو الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية الأولى للبحث حيث ارتبط تطور الظاهرة الإرهابية بالتقدم التكنولوجي لاسيما مع ظهور الإعلام الجديد والذي يتمثل بشكل أساسي في قنوات التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك وتويتر. وتتركز الرسائل الإعلامية للتنظيم على ثلاث رسائل أساسية تتمثل في: **الشرعية**، أي إن "داعش" كيان إسلامي حقًا، وأنها توفر الخدمات الصحية للأعضاء، وتوزع الخدمات وتقدم دورات لتعليم القرآن الكريم. وأن هدفها الأسمى هو

تدشين الخلافة الإسلامية، وإقامة العدالة التي لن تتحقق إلا بتطبيق الشريعة. وعادة ما يتم برمجة الشباب والمراهقين من مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي، الأمر الذي يفسر سهولة هذه الوسائل وقدرتها على حشد المراهقين من الجاليات الإسلامية في العالم الغربي. ويلعب هنا فقدان الثقة العام بين الجاليات الإسلامية والمجتمعات الغربية التي يعيشون فيها دورًا أساسيًّا وفرصة ذهبية للتنظيم الإرهابي لتجنيد هؤلاء في التنظيم، الأمر الذي أشارنا إليه في المحور السابق الخاص بعلاقة فقدان الثقة العام بانتشار الظاهرة الإرهابية. وتتمثل الرسالة الثانية في **التعبئة والحشد** عبر نشر مشاعر الولاء والانتماء للتنظيم ونشر الأناشيد. أما الرسالة الثالثة فتتمثل في **الترهيب** من خلال نشر الفيديوهات التي تركز على القسوة والعنف المتطرف ضد العدو[28].

3- هيكل التنظيم:

يتسم هيكل التنظيم بالتعقيد؛ حيث يتتبع التكتيكات اللامركزية. فعلى الرغم من مركزية السلطة وصنع القرار والتي تتمركز في المستوى الأول من التنظيم إلا أنه يعتمد اللامركزية في الهياكل والأقسام بشكل يخدم مصالحه ويحكم قبضته على الإقليم. وفي هذا المحور يجب الإشارة إلى نوعين من التنظيم، وهما التنظيم المركزي، والتنظيم الإقليمي المحلي، **والأول** ينقسم إلى عدد من المجالس والأقسام وهي: المجلس الإعلامي، وهو المسؤول الأساسي عن الاتصال من خلال توظيف وسائل الاتصال التقليدي وغير التقليدي "وسائل التواصل الاجتماعي". ويتميز هذا المجلس بكفاءة أعضائه. والمجلس الاستخباراتي: والمعني بجمع المعلومات بشكل مستمر حول الخصم "مناهضو التنظيم" واستطلاع الرأي. والمجلس العسكري: ومهمته الأساسية الدفاع عن التنظيم في ساحة المعركة ووضع الخطط الأمنية وإدارة العمليات الميدانية. بالإضافة إلى مجلس المساعدات الحربية: والذي يُعد بمثابة أكاديمية تدريبية توجِّه المجندين الجدد في التنظيم وتخضعهم لدورات تدريبية حربية مكثفة لاسيما الأجانب المنضمين للتنظيم لإكسابهم بعض المهارات القتالية. وعادة ما يستخدمهم رسلاً لِلفت انتباه الجماهير المحلية ووسيلة جذب لتجنيد آخرين جدد للترويج للأيديولوجية الداعشية ميدانيًّا. إلى جانب المجالس القيادية والأمنية والقانونية: والتي تقوم بمهمة صياغة القوانين والسياسات التي تُطبَّق على أرض الواقع وتعتبر "المطبخ السياسي" للتنظيم. بالإضافة إلى اللجنة القانونية والتي تقوم بالتحقيق مع أعضاء التنظيم الذين لا يمتثلون لقرارات التنظيم. وتقدم توصيتها إلى مجلس الأمن الذي يتولى مهمة معاقبة الخارجين بالإعدام. والمجلس المالي: والذي يقوم بجمع وإدارة الإنفاق على أنشطة التنظيم ووضع الخطط وتحديد الدعم وتوفير المعلومات حول فعاليات التنظيم.

وفي سياق تمويل التنظيم، لوحظ أنه يحقق أرباحًا تقدر بحوالي مليون دولار يوميًّا من استغلاله لآبار النفط في المنطقة. بالإضافة إلى 20 مليون دولار سنويًّا من خلال جمع الفدية، وفرض الضرائب، والإتجار بالبشر، ونهب البنوك حيث نهب ما يقرب من 420 مليون دولار بسرقة بنك الموصل المركزي عام 2013. كما اعترف التنظيم بحصوله على تمويل خارجي إلا أنه لم يركز على مصدر واحد للتمويل[29]. ويوضح الشكل رقم (2) هيكل التنظيم المركزي.

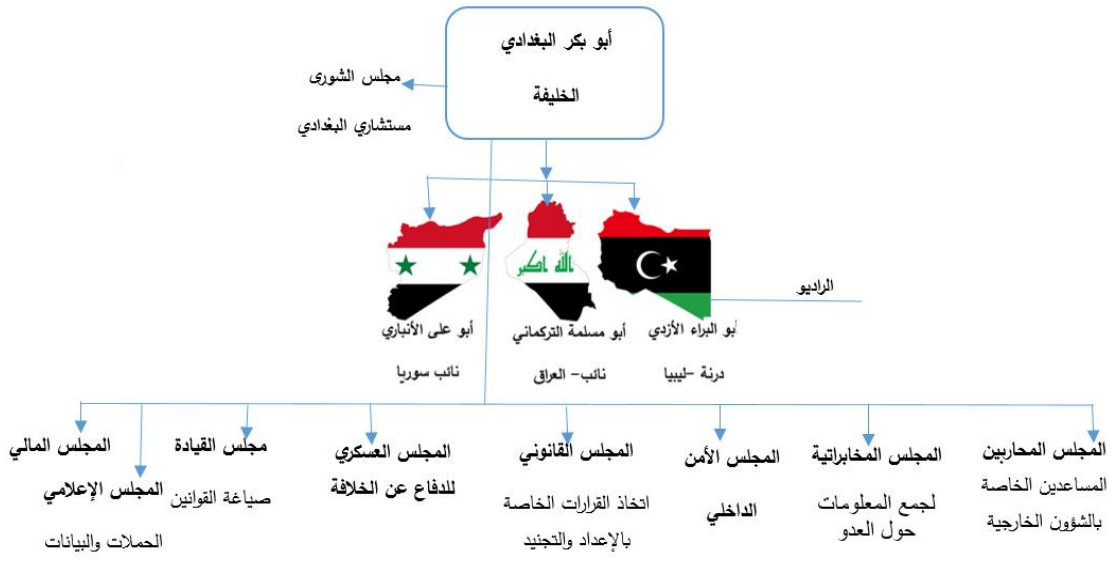

شكل رقم (2) هيكل التنظيم المركزي لـ "داعش"

Source: Inês Sofia de Oliveira, the challenges of fighting terrorism financing: following the Daesh money trail, Daesh and the terrorist threat: from the Middle East to Europe, Foundation for European Progressive Studies, Belgium, -, PP.85:96.

والثاني، هيكل التنظيم على مستوى الولاية والتي تتفرع على مستوى المحافظة، فعلى سبيل المثال ولاية الرّقة تنقسم إلى أربعة قطاعات وثلاثة عشر قسمًا، فهناك ثلاثة أقسام لمجلس الأمن إقليميًّا، وهي: قسم الأمن العام الذي يقوم بحماية طريقة المسلمين في الحياة والكشف عن المتسللين في التنظيم من الأجهزة الاستخبارية الأخرى. وقسم الجيش الذي يقوم بحفظ الأمن إقليميًّا ويتكون من كتائب عدة تتحمل المسؤولية عند هجوم الخصم. وقسم الشرطة الذي يحفظ الأمن في الأوقات العادية في جميع أنحاء المحافظة أو الولاية من خلال نقاط التفتيش وإرسال الدوريات ومطاردة اللصوص وحل النزعات بين المواطنين. بالإضافة إلى قسمين لإدارة النزعات القبائلية، وقسم إدارة العلاقات العامة وهو مصمم لاستعادة الصلات بين القبائل المحلية والمحكمة القضائية وجلب الشكاوى للمحاكم الشرعية. إلى جانب إنشاء سبعة أقسام للقيام بالوظائف الأساسية للحكم.

فضلاً عن قسم الخدمات العامة والذي يوفر كافة الخدمات العامة للمواطنين من توصيل الكهرباء وماء الشرب والتعليم والخدمات الصحية. جنبًا إلى جنب مع قسم الزكاة، وهو قسم إقليمي لجمع الأموال والضرائب المقررة على إنتاج المحاصيل. وتوزع هذه الأموال فيما بعد على الفقراء من المسلمين والمهتدين الجدد إلى الإسلام ورجال الدين الإسلامي[30]. ويوضح الشكل رقم (3) الهيكل المحلي.

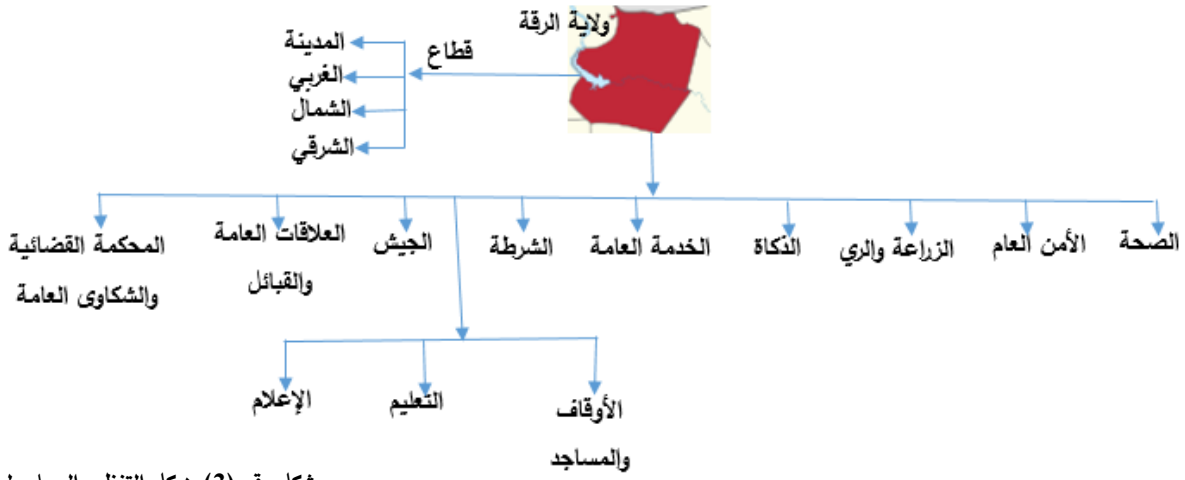

شكل رقم (3) هيكل التنظيم المحلى لولاية الرقة

Source: Inês Sofia de Oliveira, the challenges of fighting terrorism financing: following the Daesh money trail, Daesh and the terrorist threat: from the Middle East to Europe, Foundation for European Progressive Studies**,** Belgium, -, PP.85:96.

وتأسيسيًا على ما سبق، فإن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وفقدان الثقة العام سواء على المستوى القومي أو الدولي، ساهما في تطوير الظاهرة الإرهابية لاسيما مع توظيف وسائل التقدم التكنولوجي المختلفة وعلى رأسها كافة وسائل الإعلام الجديد التي مكنت التنظيمات الإرهابية من استغلال فجوة الثقة السياسية والعمل على تجنيد الشباب الذي فقد الثقة في مؤسسات دولته، الأمر الذي ترتب عليه اتساع عضوية التنظيم لتشمل عناصر من القارة الأوروبية. كما أن وجود محاربين متطوعين لا تعد ظاهرة حديثة بل كانت تقتصر على الدول العربية أو العالم الإسلامي. إلا أنه مع ظهور بؤر التوتر والصراع في سوريا والعراق وتدشين التنظيم الإرهابي "داعش" ظهر نمط تجنيدي جديد في البنية التكوينية للتنظيم الإرهابي، حيث جذب عناصر جديدة تنتمي للعالم الغربي وليس الإسلامي وهي عناصر متعددة الثقافات والعادات والتقاليد واللغات والأديان. فمع إعلان تنظيم "داعش للخلافة الإسلامية" وخلال الفترة (2011–2015)، انضمت عناصر أجنبية للتنظيم تراوح أعدادهم ما بين 27 ألفًا إلى 31 ألفًا، وذلك وفقًا لتصريح مدير الاستخبارات

الأمريكية جيمس كلوبر في يناير عام 2014 بأن المقاتلين الأجانب المنضمين لتنظيم داعش ينتمون إلى 50 دولة وقد زادت إلى 86 دولة بحلول عام 2015. وأغلب هذه الدول من دول الشرق الأوسط، وبالأخص الدول العربية التي أتى منها أكثر من 16 ألف مُشارك في التنظيم الإرهابي. وتأتي في المقدمة تونس، والسعودية، والأردن، والمغرب، ولبنان[31]. وغيرها من الدول المُبينة في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1): الدول العربية التي تنتشر فيها خلايا التنظيم الإرهابي "داعش" وفقًا لبيانات عام 2015 والثقة فيها وفقًا لقيم المسح العالمي

الدولة	عدد المحاربين المتطوعين في التنظيم	%الثقة الحكومة خلال الفترة من (2010–2014	
		ثقة مطلقة	ثقة كبيرة إلى حد ما
تونس	6000	6.6	11.2
السعودية	2500	–	
الأردن	2500–2000	29.4	24.8
المغرب	1500	19.6	24.8
لبنان	800	7.8	14.9
تركيا	2000	24.7	34.2
مصر	1000–600	7.9	31.8
ليبيا	1000	13.2	9.3

Source: Jean-François Daguzan, Radical Islamic terrorism in France: a structural threat?, Daesh and the terrorist threat: from the Middle East to Europe, Foundation for European Progressive Studies, Belgium, -, PP.117:126.

ويتبين من الجدول السابق ارتباط فقدان الثقة بزيادة المجندين من الدول العربية في التنظيم الإرهابي، كما تبين في مواقع مختلفة من القسم السابق، فقدان المهاجرين الثقة في الشرطة في مجتمعاتهم الأوروبية، ومن ثم تزداد فرص استقطابهم وتجندهم في التنظيم الإرهابي الذي يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي لسهولة الوصول لهم. وعليه، تتأكد صحة الفرضية الثانية القائلة: كلما فقد المواطن الثقة في دولته كلما تأثر بالفكر

الراديكالي ومن ثم زيادة فرص انخراطه في التنظيم الإرهابي؛ حيث استطاع التنظيم أيضًا الانتشار وتعبئة بعض العناصر من العالم الغربي وبالأخص الدول الأوروبية والتي يقدر عددها حوالي 5 آلاف، وتحتل فرنسا المركز الأول حيث قُدِّر عدد المشاركين في خلايا التنظيم فيها بنحو 1800 فرد، تليها المملكة المتحدة وألمانيا بعدد 760 فردًا ثم بلجيكا بعدد 470 شخصًا، يليها الدنمارك، وأستراليا، وهولندا، الأمر الذي يتبين في الشكل رقم (4).

شكل رقم (4) مقارنة بين الداعمين والمتحالفين في التنظيم الإرهابي

في الفترة من يونيو 2014 إلى مايو 2015

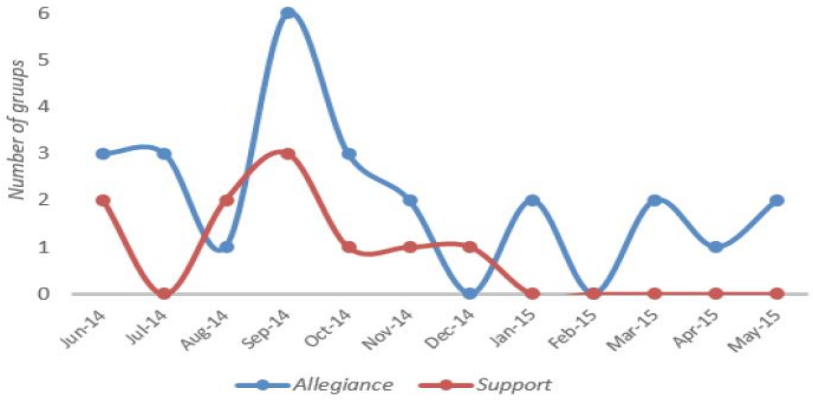

Graph 1. The number of organisations that have pledged allegiance or offered support to Daesh over the last year.

كما اتسعت رقعة التنظيم في الآونة الأخيرة في شمال أفريقيا وصولاً لقارة آسيا، ويتبين اتساع الرقعة الجغرافية للتنظيم من خلال الشكل رقم (5).

شكل رقم (5) اتساع الرقعة الجغرافية للتنظيم الإرهابي "داعش"

Figure 3. Map of groups pledging allegiance/support to Daesh, IntelCenter. Source: http://bit.ly/1JoGWFq.

وعليه، لم تقتصر الأيديولوجية الداعشية في تنمية عضويتها في الدول العربية لاسيما السعودية، بل خلعت ثوب الإرهاب التقليدي مستغلة آليات الحداثة التي جلبتها العولمة لتتجاوز الرقعة العربية والإسلامية وصولاً للقارة الأوروبية والأفريقية والآسيوية. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل رقم (6)، والذي يقارن بين البقاع الجغرافية للتنظيم عام 2014 بعام 2015.

شكل رقم (6) انتشار النفوذ الداعشي عام 2015 مقارنة بعام 2014

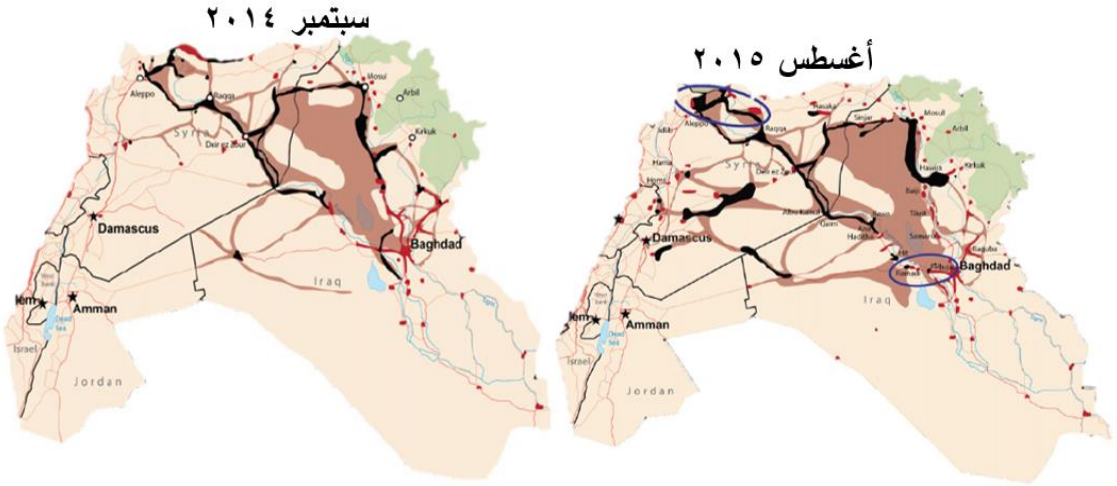

Source: Jean-François Daguzan, Radical Islamic terrorism in France: a structural threat?, Daesh and the terrorist threat: from the Middle East to Europe, Foundation for European Progressive Studies, Belgium, -, PP.117:126.

خامسًا– ملاحظات ختامية:

يُعد فقدان الثقة السياسية أحد أهم العوامل المُفسرة لاستمرار التنظيم الإرهابي "داعش" الأمر الأكثر وضوحًا في العراق؛ حيث استغل التنظيم معاناة الأقلية السنية من الظلم والتهميش والاغتراب السياسي نتيجة سياسات (المالكي) العنصرية ضد المواطنين السُنة، وكما أوضحنا أن هذه الممارسات تساهم في فقدان الثقة الاجتماعية والسياسية، ومع تسريح المالكي لعدد كبير من القيادات العسكرية العراقية في ظل سياسة التهميش والاستبعاد ومع الأخذ في الاعتبار التركيبة الإثنية والعِرقية، ساعد الأمر على خلق بيئةٍ خصبةٍ للتنظيم الإرهابي داعش لتجنيد هذه الخبرات في صفوفه، فمع حل الجيش العراقي في 10 يونيه 2014 سيطرت داعش على محافظة نينوى والتوسع في المحافظات ذات الأغلبية السنية. وفي سياق تناول العوامل المُسببة لفقدان الثقة، تبين أن تغير الخريطة الجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط لاسيما بعد الثورات العربية وما ترتب

عليه من انهيار بعض النظم السياسية وتحوّل البعض الآخر إلى أشباه دول بالإضافة إلى ارتداد البعض الآخر للأنظمة الأكثر استبدادية، كل ذلك أدى إلى انهيار ثقة المواطن في الأنظمة.

وفي هذا الإطار، لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورًا رئيسيًّا لمدة 20 عامًا في تفكيك العراق طائفيًّا وذلك خلال الفترة (2003–2022)، حيث دشنت ما يُعرف بالفيدرالية العِرقية أي تداول السُّلطة على اعتبارات طائفية، الأمر الذي قسَّم العراق إلى دويلات كردية وشيعية ومسيحية وعلوية. ومع السياسات العنصرية للأقليات، وظهور التنظيم الإرهابي داعش، استغل التنظيم هذه الظروف لتجنيد أعضائه وبسط امتداده للموصل والمناطق السنية في شمال العراق وإقليم كردستان وشارق وأربيل. وبعد فترة اضطرت أمريكا لإقامة تحالف عربي أمريكي ضد التنظيم واتباع إستراتيجية "التهديد والحماية" لحفظ ماء وجهها، والقيام بطلعةٍ جويةٍ، وعملت على تمركز التنظيم الإرهابي في المثلث السني. الأمر الذي يدفع البعض إلى تبني نظرية المؤامرة وأن التنظيم آلية تستخدمها الدول الكبرى لتحقيق مصالحها والمعروفة بـ"الحرب بالوكالة". ومن ثم يفقد البعض الثقة في مصداقية العالم الغربي. وتزداد فجوة الثقة مع ملاحظة الدور السياسي الذي تلعبه إيران في المنطقة واستمرار دعمها لسوريا. وعادة ما تثار الشكوك حول دور إيران ورغبتها في إعادة سيناريو الحضارة الفارسية[32]. كما يرى بعض الخبراء أن التنظيم الإرهابي داعش بمثابة نهجٍ استيباقي سريع تتبعه الدول الكبرى لمواجهة التوقعات. وتستند حججهم على تتبع السياق التاريخي للولايات المتحدة في المنطقة ومنها تدخلها في الصومال عام 1993، واليمن عام 2000، وأفغانستان منذ عام 2001، والعراق. ومن ثم، فإن التنظيم الإرهابي داعش ما هو إلا تسييس للظاهرة الإرهابية، وتشويه لصورة الإسلام وأداة للحرب بالوكالة لتحقيقه أغراضًا سياسية لوحدات دولية. وبالتالي، جاء التنظيم نسخة جديدة من اتفاقية سايكس – بيكو لإعادة ترسيم المنطقة جغرافيًّا وإعادة توزيع نفوذ الدول الكبرى في المنطقة من خلال دولتي سوريا والعراق. وعليه، فإن فقدان الثقة على المستوى الدولي يرجع إلى وجود قوى دولية وإقليمية تدعم التنظيم لخدمة مصالحها من خلال إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار وإعادة تشكيل المنطقة على أسس طائفية وإثنية.

وختامًا، تبين أن الظلم والعنف وفقدان المصداقية والثقة في الأنظمة السياسية من أهم العوامل التي تساعد على شيوع الظاهرة الإرهابية والتي تطورت على المنصات الإلكترونية إلى ما يُعرف بالإرهاب الرقمي نتيجة الاعتماد الرئيسي على منصات التواصل الاجتماعي في ترويج وتجنيد المواطنين. الأمر الذي اتضح في تحليل التنظيم الإرهابي داعش والذي أظهر احترافية في توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في نشر فكره الراديكالي وعملياته الإرهابية. كما بيَّن البحث أربعة صور وأشكال للإرهاب ومظاهر وملامح الإرهاب

الرقمي ومدى ارتباطه بفقدان المواطن الثقة تجاه نظامه السياسي. وعليه أكد البحث ارتباط تطور الظاهرة الإرهابية بالتقدم التكنولوجي لاسيما مع ظهور الإعلام الجديد، والذي يتمثل بشكل أساسي في قنوات التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك وتويتر من ناحية. وأنه كلما فقد المواطن الثقة في دولته كلما تأثر بالفكر الراديكالي ومن ثم زادت فرص انخراطه في التنظيمات الإرهابية من ناحيةٍ أخرى.

الهوامش:

1. ورقة بحثية قُدمت للمشاركة في مؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية في مكافحة الإرهاب، كلية الآداب بجامعة بني سويف خلال الفترة (13-14) نوفمبر 2016.
2. أحمد إبراهيم محمود، "مفهوم الإرهاب: تعريفات غامضة وتطبيقات ملتبسة"، شؤون عربية، العدد 133، 2008، ص ص 48:63.
3. جابر القصبي، "الإرهاب: صناعة إسلامية أو دولية"، مجلة مسارات، مجمع أفريقية للدراسات والتوثيق والنشر، تونس، 2016، ص ص 94:110
4. موسى أرحومة، "الإرهاب والإنترنت"، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 4، جامعة الجلفة، الجزائر، 2011.
5. جبريل العريشي، "الإرهاب الرقمي"، مجلة الدبلوماسي، معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية السعودية، العدد 39، 2008، ص ص 52:53.
6. أحمد بن صالح السالم، "الإرهاب مصطلحًا.. بحث في إشكالية تعريف الإرهاب وسر غموض التعريف"، البيان، العدد 116، 1997، ص ص 32:37.
7. زينب إبراهيم النجار، "رؤية حول ظاهرة الإرهاب"، المؤتمر الدولي: العلوم الاجتماعية ودورها في مكافحة العنف والتطرف في المجتمعات الإنسانية، مصر، 1998، ص ص 127:160.
8. مصطفى علوي، "مستقبل الإرهاب"، آفاق سياسية، المركزالعربي للبحوث والدراسات، مصر،2015.
9. غانم سلطان أمان، "ظاهرة الإرهاب: دراسة جغرافية تحليلية"، مجلة كلية الآداب، العدد رقم 20، جامعة المنطورة، مصر، 1997، ص ص 143:248.
10. عبد الله أحمد عبد الله، "الإرهاب والتطرف في ظل تطور شبكة المعلومات العالمية: الممارسة، والأبعاد الاجتماعية وسبل المكافحة"، المجلة الليبية العالمية، كلية التربية بالمرج، جامعة بنغازي، ليبيا، 2016.
11. Swee Chuah, Simon Gächter, et al. (2016) Religion, discrimination and trust across three cultures. European Economic Review, Vol. 90, PP. 280:301.
12. كريم مزعل شبي، "مفهوم الإرهاب: دراسة في القانون الدولي والداخلي"، أهل البيت، العدد الثاني.
13. محمد عبد الوهاب، "هل تؤثر التكنولوجيا سلبًا على الثقة؟ اعتبارات السرية والأمان في التحكم الإلكتروني"، المؤتمر الثلاثون للمعهد الدولي لقانون الدول الناطقة بالفرنسية، القانون والتكنولوجيا الجديدة: تحديات وآفاق، القاهرة، 2006.

14. وفاء علي علي داود، عوامل بناء الثقة السياسية في الأحزاب في نظم الديمقراطيات الناشئة، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2015.

15. Wafaa Ali Dawoud (2017) Muslims in the west: assimilation or integration? The dilemma of declining trust and rising populist parties, Religion, Society and Economic Issues in the Islamic World, Rafal arowski and Sylwester Gardocki (editors), P. 69.

16. S. J. Piatkowska (2015). Immigrants' confidence in police: do country-level characteristics matter?. International Journal of Comparative and Applied Criminal Justice 39(1): 1-30.

17. R. Davis, M. Hendricks (2007) Immigrant and the law enforcement: A comparison of native-born and foreign-born Americans' opinions of the police. International Review of Victimology, 14(1), 81-94.

18. عبد الباسط إبراهيم، "أزمة الثقة بين الدعاة: الصومال نموذجًا"، جريدة البيان، لندن، 2016.

19. عدنان السيد حسين، "مقومات الثقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الإسلامي"، المجلة العربية للعلوم الأساسية، لبنان، 2009، ص ص 4:5.

20. صلاح الدين برحو، "الإرهاب السياسي"، المجلة المغربية للاقتصاد والقانون المقارن، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش، المغرب، 1997، ص ص 41:70.

21. عزوزي حسن بن إدريس، "هل هو غياب الثقة بين الإسلام والغرب"، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، (الكويت: السنة 41، العدد 465)، 2004، ص ص 36:37.

22. محمد بدري عيد، "داعش وأمن الخليج: من تهديد محتمل إلى خطر داهم"، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، 8 يوليو 2015، ص ص 1:7.

23. مصطفى بنان، "صناعة الإرهاب"، مجلة الفرقان، المغرب، 2014، ص ص 94:98.

24. Fawaz A. Gerges (2015) ISIS and the Third Wave of Jihadism, PP.1:5.

25. Scott Englund, Michael Stohl (2015) The World vs. Daesh: Constructing a Contemporary Terrorist Threat, Paper presented at The Constructions of Terrorism Conference, The Orfalea Center for Global & International Studies, University of California, Santa Barbara, PP. 1:42.

26. Claudio Neri (-) Foreign fighters: an identikit of volunteers in Syria and Iraq, Daesh and the terrorist threat: from the Middle East to Europe, Foundation for European Progressive Studies, Belgium, -, PP.61:67.

27. هشام الهاشمي، "تنظيم الدولة داعش بين احتمالية البقاء والتفكك"، مركز الجزيرة للدراسات، قضايا، 10 أغسطس 2015، ص ص 1:7.

28. Harith Hasan al-Qarawee (-) The media, methods and messages of the Islamic State's communication strategy, Daesh and the terrorist threat: from the Middle East to Europe, Foundation for European Progressive Studies, Belgium, -, PP.97:107.

29. Inês Sofia de Oliveira, the challenges of fighting terrorism financing: following the Daesh money trail, Daesh and the terrorist threat: from the Middle East to Europe, Foundation for European Progressive Studies, Belgium, -, PP.85:96.

30. Howard J. Shatz and Erin-Elizabeth Johnson, The Islamic State We Knew: Insights Before the Resurgence and Their Implications, RAND cooperation, -, PP. 1:24.

31. Jean-François Daguzan, Radical Islamic terrorism in France: a structural threat?, Daesh and the terrorist threat: from the Middle East to Europe, Foundation for European Progressive Studies, Belgium, -, PP.117:126.

32. مصـــطفى عبد العزيز مرســـي، "هل يغير صـــعود داعش وروافده التوازنات والمعادلات الدولية والإقليمية في المنطقة؟"، (القاهرة: شؤون عربية، العدد 159)، 2014، ص ص 102:115.